ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو قولي لا إله إلا الله كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد نحو أنا من الله والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم لأن وعد بعد به كلا شيء وليس الثاني لهما لهم مغفرة لأن ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة بل هو محذوف والجملة مفسرة له وتقديره أجر اعظيما والجنة وعلى الثاني فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب إذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والأجر وقولي في الضابط الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بلا إجماع لأنها خبر في الحال أو في المآل وصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل إنها تكون لا محل لها كما سيأتي وهذا القيد هلو ولا بد منه مسئلة قلنا أن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين فزعم أنها بحسب ما تفسره فهي في نحو زيدا ضربته لا محل لها وفي نحو أنا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبز في محل رفع ولهذا يظهر الرفع إذا قلت أكله وقال في نحو نوء منه بيت وهو آمن فظهر الجزم وكان الجملة المفسرة عند عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان وأختلف في البدل منه وفي البغداديات لأبي علي أن الجزم في ذلك بإدات شرط مقدرة فأنه قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف

بالاستثناء المفرغ لأن التفسير أوجب ذلك ونظيره بلغني عن زيد كلام والله لأفعلن كذا ويجوز أن يكون ليست جوابا بل دالة على أفعال القلوب لافادتها التحقيق يجاب بما يجاب به القسم قال ولقد علمت لئا تيها منيتي وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال الهشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك في كل جملة نحو يعجبني يقوم وقال الفراء وجماعة جواز مشروط بكون المسند اليها قلبيا وبأقترانها بأداة معلقة نحو ظهر لي أقام زيد وعلم هل قعد عمرو وفيه نظر لأن أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون محوزة وكيف يعلق الفعل عما هو منه كالجزء وبعد فعندي ان المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الاخرى ان المعنى ظهر لي جواب أقام زيد اي جواب قول القائل ذلك وكذا في علم أقعد عمرو وذلك لا بد من تقديره دفعا للتناقض أذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به فان قلت ليس هذا مما تصح فيه الاضافة إلى الجملة قلت قد مضى لنا عن قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات كتابع وأذا قيل لهم لا تفسدوا نزعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك المضمر وقيل الظرف نايب الفاعل فالجملة في محل نصب ويرد بأنه لا تتم الفائدة بالظرف وبعده مني وأذا قيل أن وعد الله حق والصلوات ان النايب هو الجملة لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول فكيف أنقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نايبا جوابه ان التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات

ولهذا